بناءً على خبرتك ، كيف يمكن لسياسات واستراتيجيات التنمية أن تساهم في التمتع بحقوق الإنسان في هذه المنطقة؟ ما الذي يمكن عمله لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان في عملية التنمية؟

مفاهيم التنمية

- تطورت مفاهيم التنمية منذ منتصف القرن الماضي، من النمو الاقتصادي الى التنمية البشرية و أخيراالى التنمية البشرية (الانسانية) المُستدامة، اي الانتقال من الرأسمال الى الرأسمال البشري والى الرأسمال الاجتماعي اي الى تنمية محورها الإنسان.
- ويحدد إعلان الحق في التنمية أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية والمشارك فيها والمستفيد منها. وأن الحق في التنمية هو حق لجميع الأفراد والشعوب، وبالتالي ينبغي في الممارسة العملية تمكين كل إنسان ومجتمع محلي والسكان ككل من المشاركة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بها.

نهج التنمية القائم على حقوق الانسان

- في عام 2003 ،أصدرت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التفاهم المشترك بشأن النهج القائمة على حقوق الإنسان في مجالي التعاون الإنمائي ووضع البرامج الإنمائية. ويركز على ضمان المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والإنصاف وتقرير المصير بشأن الموارد خصوصا، والاتساق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في جميع عمليات التنمية. وهو ينص على:

✔ ينبغي لجميع برامج التنمية أن تعزز إعمال حقوق الإنسان وأن تكون **معايير حقوق الإنسان هي الموجه لجميع برامج التنمية** في جميع مراحل العملية؛

✔ وضع البرامج الإنمائية ينبغي أن يعزز **قدرة "الجهات المسؤولة" للوفاء بالتزاماتها و/أو "أصحاب الحقوق" للمطالبة**. (**right holders and duty bearers**)

ألبعد العالمي

- ❖ أن التنمية هي عملية تشمل الدولة، فهي تتأثر بالسياسات الدولية. فالتطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهجرة الجماعية للبشر، قد أدت إلى حدوث اعتماد متبادل، واقتصاد وعالم يتسمان بالعولمة. وإن الأزمات العالمية المتعلقة بتغير المناخ والنظم المالية والصراع والهجرة، قد زادت من الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية والسلم والأمن وسلامة البيئة وكوكب الأرض، وعدم إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي المضطرد دون تحقيق تنمية شاملة وعادلة وتشاركية وسليمة بيئيا. والعقبات العالمية التي تعترض التنمية، مثل الهيمنة والاحتلال الأجنبي، وكذلك التهديدات البيئية، تتطلب استجابات عالمية.

دور الحوكمة

السمات الرئيسية للحوكمة الرشيدة، المتمثلة في الشفافية والمسؤولية والمحاسبة والمشاركة والمساواة وعدم التمييز والقدرة على الاستجابة تعتبر ضرورية لتأمين حق جميع الشعوب في "المشاركة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية".

العوامل التي يمكن ان تسهم في إعمال الحق في التنمية، هي:

- ✔ صياغة سياسات إنمائية وطنية ودولية ملائمة
- ✔ إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي محورها الانسان.
- ✔ إزالة العقبات التي تعترض التنمية، مثل انتهاكات حقوق الإنسان والعنصرية والاحتلال.
- ✔ تعزيز السلام والتعاون الدولي الفعال.
- ✔ تعزيز المشاركة والمساواة والانصاف ودولة المواطنة.

دور الشباب والمرأة

ينص الإعلان على أن "يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية"، ويجب تمكين جميع الأفراد، **بمن فيهم الشباب والمرأة خصوصا**، من أجل إعمال الحق في التنمية وتمكين الجميع من تحقيق تنمية تشاركية محورها الإنسان. وهذا له اهمية في المنطقة العربية نسبة لأوضاع الشباب والمرأة.

عقد اجتماعي جديد

ضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان في عملية التنمية يكون باحترام الانسان وحقوقه، وبمشاركة المواطنين الفاعلة في التنمية، وقيام دولة الحق والقانون والمواطنة والمساواة والمساءلة والمحاسبة، اي سياسات جديدة تعبر عن **عقد اجتماعي جديد**.